الحق في الأمن الغذائي ودوره في ضمان التنمية المستدامة

م.م. محمد فوزي جبار الدفاعي
كلية القانون/ جامعة ميسان
Email : Mhmdaldfay689@gmail.com

الملخص

يحظى موضوع التنمية المستدامة بأهمية متزايدة بشكل خاص منذ إعلان ريو دي جانيرو في البرازيل لسنة ١٩٩٢، وأصبح يشكل منذ ذلك الوقت جزءًا من التنظيم القانوني في مختلف الدول حيث تحمل التنمية المستدامة في مضمونها أبعاد متنوعة، فإذا ما تحققت هذه الابعاد فأن هذه التنمية ستكون متوافره ومتحققة ، ومنها الامن الغذائي الذي يعد هدفاً رئيساً من أهدافها، ذلك أن العالم لا يمكن أن يكون في حالة سلام إلا إذا توافر للناس أمن في حياتهم اليومية وستكون جذورها العميقة هي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي المتزايد . لذلك فأن للأمن الغذائي دوراً حيوياً وفعالاً في ضمان تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين الافراد في مختلف الاوقات من الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي بتهيئة مصادر الغذاء وسهولة الحصول عليها

الكلمات المفتاحية : الامن الغذائي ، التنمية المستدامة ، الافراد، الجريمة المنظمة، التنمية الزراعية .

The right to food security and its role in ensuring sustainable development

Assist. Lect. Muhammad Fawzi Jabbar Al-Daffy
College of Law / University of Masan
Email : Mhmdaldfay689@gmail.com

Abstract

The issue of sustainable development has been of increasing importance in particular since the Rio de Janeiro Declaration in Brazil in 1992, and since that time it has become part of the legal regulation in various countries, where sustainable development carries in its content various dimensions, and if these dimensions are achieved, then this development will be available and achieved , including food security, which is a major goal of its goals, because the world can not be in a state of peace unless there is security for people in their daily lives and its deep roots will be the increasing social and economic deprivation. Therefore, food security has a vital and effective role in ensuring the achievement of sustainable development by enabling individuals at different times to obtain financially and economically basic food by preparing food sources and making them easy to obtain

Keywords: food security, sustainable development, individuals, organized crime, agricultural development.

المقدمة

يعد موضوع الامن الغذائي من اهم المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام عالمي كبيرٌ ، تزداد يوما بعد آخر ، نتيجًة للعديدٌ من العوامل التي تحيطٌ بعرض الغذاء والطلب عليهٌ ، ولم تعد قضيةٌ الغذاء هنا اقتصادياً فقط ، بل اختلطت وتداخلت ابعادها باتجاهات سيأسيةٌ واستراتيجّيةٌ وتداعياًت دوليةٌ ،خاصة اذا ما علمنا ان مشكلة الغذاء اصبحت اشكاليةٌ سيأسيةٌ وأمنّية تهدد أمن وسيأدة الدولة وقوتها لأنها تعتمد على الخارج في توفيرٌ الغذاء للسكان ، و مٌكن القول ان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشريةٌ والماليةٌ لزيأدة الإنتاجيةٌ في الزراعة مٌثل المدخل الأساس لتطويرٌ القطاع الزراعي وتحقيقٌ وضع افضل للأمن الغذائي، و تٌطلب تحقيقٌ ذلك تعزيزٌ القدرة عن طريقٌ التكامل والتنسيقٌ بينٌ السيأسات التنمويةٌ في البلد خاصة في الميدٌان الزراعة والميادين الحيوية الاخرى والتي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة المشاريع الريادية التي توفر ضمان لحق الامن الغذائي من خلال توفير حاجات الأساسية للمجتمع ، وعبر تعزيزٌ التعاون والتنسيقٌ بينٌ مؤسسات البحوث الزراعيةٌ وتوظيفٌها لصالح التنميةٌ.

أهمية البحث

ان أهمية بحثنا الموسوم (الحق في الأمن الغذائي ودوره في ضمان التنمية المستدامة) هو ضمان أن تتوافر لجميع الناس وفي كل الأوقات الكميات المادية والقدرة الاقتصادية للحصول على ما يحتاجون إليه من أغذية أساسية كما ان غاية التنمية المستدامة هي توفير الغذاء من خلال العمل على رفع الإنتاجية الزراعية والحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي ،ورفع المستوى الاقتصادي للفرد، مع ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات وموارد المياه والثروة الحيوانية ،الى جانب توفير الرعاية الصحية والوقائية لجميع افراد المجتمع دون استثناء من خلال نجاح عملية توفر الامن الغذائي في القطاع الزراعي يعني تطوير الانتاج الزراعي كماً ونوعا، والمساهمة في الاكتفاء الذاتي من الغذاء مما يؤدي إلى تقليص الاستيراد من المواد الغذائية بما يترتب عليه توفير فوائض مالية وعمالات أجنبية، ومن ثم دعم التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة بحثنا في ندرة المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية ومن ثم استيرادها من الخارج مما يجعل عامل تهديد للامن الغذائي والذي يؤثر على الامن الوطني في الدولة ، كما ان مسالة توفير الغذاء للعنصر البشري من اخطر المشاكل التي يعاني منها الانسان إضافة الى ذلك قلة الواردات المائية وكذلك التنامي المفرط للحاجات الانسانية والنشاطات الاقتصادية لاستغلال الموارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة لهذه الموارد للإيفاء بتلك الحاجات الضرورية.

المبحث الأول / مفهوم الامن الغذائي

لم تَكُن فكرة الأمن الغذائي في إطارها العام، وليدة الوقت الحاضر بل كانت جُزءاً من إستراتيجية الدول، وأخذت شكلاً متميّزاً فترة الحرب العالمية الثانيّة، عندما وضعت الدول المتحاربة ضمن سياساتها السياسية والعسكرية، ضرورة توفير إستراتيجي ضخم من المواد الغذائيّة لتدارك حالات الضيق والأزمات المحتملة، بسبب الحرب أو الحصار، من خلال تلافي النقص المُحتمل والتذبذب من الغذاء بسبب الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة، وأمّا قيد الوفرة من الإنتاج المحلي فهو إشارة إلى ضرورة الاكتفاء الذاتي، وتجاوز الأزمات الخارجية والضغوطات الأجنبية التي تُهدّد الأمن الغذائي الوطني فتجعلهُ في دائرة الخَطَر كل هذا يجعلنا امام معرفة مفهوم الامن الغذائي الذي يعد من اهم الركائز الأساسية لدوام التنمية المستدامة في المجتمع وتحقيق الأساسيات الضرورية للفرد ٠

ويُقصَد بالأمن الغذائي ضمان وفرة المواد الغذائيّة، على نحوٍ دائمٍ ومستمر، ومن الإنتاج المحلي، لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوياتهِم المعيشيّة.

كما عرف الامن الغذائي من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بانه توفير مخزون احتياطي من المواد الغذائية الأساسية ويكون مدعاه للاطمئنان بتوافر مواد الاستهلاك الغذائي[١] ، عرف الامن الغذائي أيضا في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام ١٩٩٦ بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية ، كما عرف أيضا قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[٢] ومن خلال ما تطرقنا اليه من أعلاه نستخلص ان للامن الغذائي عناصره الأساسية أهمها

١- توفير الامدادات الغذائية

٢- إمكانية الحصول عليها والملائمة مع وجود ترتيبات بضمان انتاج الغذاء بطريقة مستدامة لا تشكل تهديدا لانتاجه من اجل الأجيال المقبلة

ولذا فان حماية المجتمع يمكن ان تتحدد من خلال تامين حصول الافراد في المجتمع على ما يلزمهم من احتياجات غذائية أساسية من المواد النباتية والحيوانية وكليهما مع ضمان توفر حد ادنى من تلك الاحتياجات من حيث الكم والنوع والتي تعد من الضروريات لغرض استمرار الحياة الافراد ضمن حدود دخولهم المتاحة خاصة عندما يتاح لكل فرد في المجتمع فرصة الحصول في كل الأوقات على حاجاتهم من الغذاء[٣] ، ونظرا لأهمية موضوع الامن الغذائي بعد بيان مفهومه ، لا بد من

معرفة مستويات ومكونات الامن الغذائي في ضمان التنمية المستدامة للمجتمع وتوفير المستلزمات والاحتياجات الضرورية وكذلك العوامل المؤثرة بالأمن الغذائي

الأول مستويات الأمن الغذائي : تنقسم هذه المستويات الى قسمين

أ – **الأمن الغذائي المطلق**– يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما عٌادل أو فٌوق الطلب المحلي ، وهذا المستوى مرادف للإكتفاء الذاتي الكامل و يعٌرف أيضٌا بالأمن الغذائي الذات وقد واجه هذا التعريفٌ العديدٌ من الانتقادات باعتباره لا تٌسم بالواقعٌية فضلا عن تفويتٌه على الدولة امكانية الاستفادة من التجارة الدوليةٌ القائمة على التخصص وتقسيمٌ العمل[٤] واستغلال المزايا النسيبة وخاصة في الدول النامية

ب – **الأمن الغذائي النسبي:** يعني قدرة الدولة على توفيرٌ السلع والمواد الغذائيةٌ كلياٌ او جزئياٌ[٥] وضمان الحد الادنى من تلك الاحتياٌجات بانتظام ، وبناءاً على هذا التعريفٌ الجزئي فإنه لا يعني بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائيةٌ الأساسيةٌ بل قٌصد به اساسا توفيرٌ المواد اللازمة لتلبيةٌ هذه الاحتياجات من خلال منتجات اخرى تٌمتع فيهٌا البلد المعني لتأمينٌ الغذاء بالتعاون مع الآخرينٌ[٦] من خلال توفير لدى الدول صادرات زراعية او صناعية او كليهما أي تامين كل ما يحتاجه من المواد الغذائية التي لا تمتلك ميزة نسبية في انتاجها محليا [٧].

ثانيا مكونات الأمن الغذائي

١ – توفير الغذاء : يعني توفير الغذاء من الناحية المادية لأبناء المجتمع خلال فترة استهلاك معينة من المصادر المختلفة مثل (الناتج المحلي او الخزين الاستراتيجي او التجارة)

٢ – إتاحة الغذاء : ويعني قدرة الناس على الحصول على الغذاء اما بصورة مادية (للوصول إلى الغذاء) او اقتصادية (من خلال الشراء) او اجتماعيا (من خلال التكافل الاجتماعي)

٣ – الانتفاع من الغذاء : ويعني ما اذا كان الشخص قادرا على تأمين احتياجاته التغذوية اليومية من الغذاء المتوفر والمتاح

ثالثا العوامل المؤثرة بالأمن الغذائي

تعد العوامل الداخلية من اهم العوامل المؤثرة بالأمن الغذائي المتمثلة

١- زيادة أسعار الأغذية

٢- وانخفاض مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة

٣- حالة الركود نتيجة الازمة الاقتصادية المستمرة، فضلا عن المشاكل المالية التي تواجهها السلطة

ولذا من خلال ما تبين لنا اعلاه من مفهوم الامن الغذائي والذي يعد أساس الحياة البشرية في تلبية حاجاتهم في المجتمع من خلال توفير الضروريات التي يحتاجها الفرد سواء عن طريق زراعة او صناعة تحقق لهم سبل التنمية المستدامة في واقع حياتهم البشرية مما يمكننا من تسليط الضوء وتقسيم بحثنا الى مطلبين نبين فيها دور التنمية الزراعية في ضمان حق الامن الغذائي للفرد في المطلب الأول وكذلك توفير التنمية المائية التي يتمكن من خلال سد حاجته من اطلاقات المائية وتنمية مستدامة في ضمان العيش وسد النقص الحاصل لديهم سواء كان عن طريق المخزون ام عن طريق كميات المطلقة من الماء في المبحث الثاني

المطلب الأول/ التنمية الزراعية في ضمان حق الامن الغذائي

شهد العراق وضعاً سياسياً وإدارياً مربكاً بعد عام ٢٠٠٣ مما انعكس بشكل خطير على قطاع الزراعة والأمن الغذائي. فالنظام السياسي الجديد لم ينجح في إعداد برامج واضحة لإدارة الدولة أو خطط تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني المتدهور مما جعل قطاع الزراعة كغيره من القطاعات مهملاً واضحاً كما هو ملاحظ من عدم دعم الإنتاج الزراعي واعتماد الدولة على الاستيراد لسد حاجة المواطن، وتشير التقارير إلى أن التركيز على الاستيراد قد كان تحت تأثير الفساد الإداري المنظم والمدعوم من جهات سياسية حاكمة مستفيدة من عوائد عقود وزارة التجارة ولو على حساب تشجيع الزراعة والمنتج الوطني ، فالتنمية هي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على تنمية المجتمع وتقديم الخدمات وهي مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها او فشله باستعمال إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة بما يضمن لها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية [٨] ، اذ تعد الزراعة المستدامة (عبارة عن الإدارة الناجحة لموارد الزراعة، للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان، مع المحافظة على نوعية البيئة أو تَحسينها، وصيانة الموارِد الطبيعة) [٩] او (عبارة عن عملية تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي وعدم الاعتماد على الاستيراد في توفير كميات الغذاء الأساسية) ونفهم من المفهوم أعلاه ولكي يتحقيق ذلك لابد من إحداث ثورة فنية في طرائق ووسائل الإنتاج المتبعة وإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي. إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة فالتنمية الزراعية المستدامة هي استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره لتحقيق التنمية الشاملة ليقابل متطلبات السكان، لذا فهي صيانة الموارد الحية وإنتاجها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

كما ان المياه تعد مصدر الحياة والعمود الفقري الذي يقوم عليه النشاط الزراعي في كل مكان، وتزداد أهمية المياه وتأثيرها في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية أي تشح فيها كميات الأمطار، وترتفع فيها معدلات التبخر والنتح من النبات، مما يجعل كمية ونوعية المياه المتوفرة عاملا مؤثرا في الإنتاج الزراعي في العراق[١٠].

ولغرض تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة ،لابد للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك أن تلبي الاحتياجات التغذوية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة، وأن توفر فرص عمل مستدامة ولائقة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية و تعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات[١١]، لقد ارتبطت فكرة استدامة التنمية الزراعية باستراتيجيات الأمن الغذائي، فالحاجة المتزايدة للغذاء، والرغبة في تحقيق مزيد من الأرباح، دفعت إلى استخدامٍ مُكثّف للموارد الزراعيّة، ويشكل الضرر بموارد الزراعة الطبيعيّة ، كما ان ضرورَة استدامَة التنمية الزراعيّة قد تبلورت بشكل جدّي في البلدان المتطوّرة، والتي عاشت اقتصاد السوق، حيث كانَ الهدف من الإنتاج الزراعي تحقيق فوائد سريعَة، وأرباح مُجزيَة، ولو على حساب الأرض والبيئة والإنسان ونتيجة لأهمية الموضوع في البدء لابد من معرفة المشاكل والحلول التي تجابه التنمية الزراعية المستدامة واهمها

أولا مشاكل التنمية الزراعية

أولا مشكلة التصحر: يعني التصحر عبارة عن تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة او شبه الرطبة الناتج عن عدد من العوامل بما فيها التقلبات المناخية والأنشطة البشرية والتي تعد أحد العوامل الرئيسية التي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتزيد بدورها من المشاكل الاقتصادية و تفاقم التدهور البيئي ، مما يعني أن حالة البيئة لا يمكن فصلها عن حالة الاقتصاد، اذ ان التخلف الاقتصادي والتدهور البيئي يعزز كل منهما الآخر لتكريس التخلف ولعل اهم مشاكل التصحر (تلوث التربة بالمبيدات الزراعية ، تلوث التربة من الجو، تلوث التربة بالأسمدة الكيميائية)[١٢].

ثانيا الاحتباس الحراري والتغيير المناخي : يشكل الاحتباس الحراري أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة ، لما يرافقه من تغييرات مناخية تتمثل في زيادة الجفاف في بعض مناطق العالم وإلى إتلاف الأراضي والمحاصيل الزراعية، فيهدد ملايين البشر الذين يعتمدون على الطبيعة للبقاء على قيد الحياة ، وله اثار سلبية ومخاطر عديدة ، قد تتمثل في انتشار الاوبئة بين الحيوانات والنباتات والانسان ، فضلا عن ذلك فان تغير المناخ يزيد من احتمال وقوع الاحداث المناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف والعواصف والفيضانات

ثالثا الوقود الحيوي : ان ارتفاع أسعار النفط مؤخرا ادى إلى إعادة التفكير مجددا في البحث عن بدائل للنفط، فبدأت الدول الرأسمالية المتقدمة بمباشرة إستراتيجية جديدة لفك ارتباط اقتصاداتها بالنفط، حيث تم الاتجاه إلى زيادة معدلات إنتاج ما يسمى "الوقود الحيوي" أي الطاقة المستخرجة من المواد الزراعية مثل الذرة والأرز والحبوب والأغذية، على حساب غذاء الإنسان.

رابعا التلوث: بات التلوث في مياه الأنهار والمحيطات يشكل نحو (٧١ %) من سطح الكرة الأرضية (١٨)، وبدأت هذه الظاهرة تستفحل في معظم بقاع الأرض بفعل الإنسان، بسبب النفايات التي تفرزها المدن الصناعية التي قضت على الحياة في أنهارها وبحيراتها، بالإضافة الى كوارث الناقلات النفطية ، وإن تلوث المياه يؤثر في السكان في مختلف أرجاء العالم

ثانيا حلول التنمية الزراعية

لغرض النهوض بواقع التنمية الزراعة ولضمان الامن الغذائي لسد احتياجات الانسان وتوفير المستلزمات الضرورية لابد من إيجاد الحلول المناسبة لتحقيق الامن الغذائي واهمها :

أولا تحقيق الأمن الغذائي: إذ يرتبط الأمن الغذائي في الدول النامية بمدى تطوير الاستثمارات والبحوث الزراعية العلمية. إذا يعد زيادة حجم المعروض من السلع الغذائية دالة على مدى توافر الموارد تحت التشغيل التام من جانب ومدى تطويرها من جانب أخر.

ثانيا خفض نسبة الاعتماد على المساعدات الغذائية الدولية

ويكون ذلك نتيجة القيام بالبحوث العلمية والاستثمارات الزراعية وإتباع الطرائق الصحيحة في عملية التنمية لزراعية المستدامة كما ان الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا ونتائج التقدم العلمي في المجال الزراعي يؤدي إلى زيادة حجم الفائض الزراعي(١٣).

ثالثا زيادة مستوى التشغيل وزيادة الدخل عبر النمو الاقتصادي: تشير الدراسات الى أن ارتفاع النمو الزراعي بنسبة١% في الدول النامية يؤدي إلى زيادة نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة ١,٥% (١٤).

رابعا حماية التربة ومكافحة التصحر: باتت ظاهرة التصحر تهدد مساحات شاسعة من العالم بخاصة في الدول النامية وهي تعني ضعف وتدهور إنتاجية الارض وتحولها إلى صحاري .

خامسا: تحقيق التوازن البيئي . ان التنمية الزراعية المستدامة لها دور بارز في الحفاظ على البيئة وعدم استغلالها استغلالاً جائراً. وان للبيئة أهمية اساسية في تحسين نوعية الحياة من خلال صيانتها وتحسينها ومن ثم فان حماية البيئة تكون من خلال التنمية الزراعية المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وان حمايتها تكون بحماية الموارد البيئية نفسها(١٥).

ولذا نفهم من أعلاه أنه لكي يتحقق الأمن الغذائي لابد من نظام زراعي متكافئ ومستدام من خلال زيادة الإنتاج والدخول، خاصة بالنسبة لمزارع الحيازات الصغيرة وكذلك تشجيع تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل الاستجابة للتحدي المزدوج المتمثل في تخفيض فقر الطاقة مع التخفيف من آثار تغيُّر المناخ

المطلب الثاني /الثروة المائية واثرها في تحقيق الامن الغذائي

أن ازمة المياه وقلتها ما ينتج عنها من صراع دولي أو داخلي دفعت التشريعات الى الضرورة الملحة لإيجاد حماية جنائية تحقق مصلحة عليا للدولة تبتغي منها توفير الامن الغذائي والمائي وضرورة تحقيق اهداف التنمية المستدامة الانتفاع الجيل القادم في حقهم بعدم الهدر في الموارد المائية وعدم تلوثها، كون المياه تعد الركيزة الأساس التي تعتمد عليها مجمل عمليات النمو الاجتماعي، والاقتصادي والعمراني وهي العامل الحاسم في تحقيق الأمن الغذائي، لذا ينبغي أن لا ينظر الى مشكلة المياه على أساس المرحلة الحالية ، بل يجب العمل للمدى البعيد في محاولة لتوفير الأمن المائي والغذائي للمجتمع العراقي. وفي العراق تأخذ مشكلة المياه أبعادا عدة منها ما يرتبط بالتغيرات المناخية ؛ إذ أن مناخ العراق مناخ متنوع ، حسب فصول السنة ، ويعاني من التغيرات المناخية التي اشتملت على الكرة الأرضية : مثل سقوط الامطار وازدياد ظاهرة الجفاف لذلك فمن الآثار المباشرة التي نلاحظها اليوم نقص المياه تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية بشكل واضح وانخفاض منسوب المياه أدى الى زيادة وارتفاع معدلات هلاك الماشية ، والحاق الاضرار بالحياة البرية ومنها الطيور والأسماك. وعادةً ما يؤثر تراجع إنتاجية المحاصيل على دخل المزارعين، إذ ترتفع الأسعار في هذه الحالة وكذلك ترتفع نسبه البطالة والهجرة من الريف الى المدن، ان العراق ليس بعيداً عن ازمة المياه العالمية بل انه يعيش هذه الازمة بكل تفاصيلها لذلك اصبح من الضروري والاهمية البالغة وجود حلول سريعة جدا لتفادي ازمة المياه في البلاد خصوصا وان دول الجوار وعلى وجه التحديد تركيا اسهمت بشكل فعال في ازمة المياه في البلاد وذلك من خلال مشاريعها العملاقة، ولذا يعد موضوع المياه تحديا ومعوقا كبيرا أمام تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المستقبل المنظور البعيد وذلك للأسباب التالية.

١- تراجع في كمية المياه المتاحة للاستخدامات البشرية في العراق نتيجة لعوامل طبيعية متمثلة بالتغيرات الحاصلة في مناخ العالم، والتي أخذت تؤثر بشكل كبير على مناطق العروض الشبه مداريه والمعتدلة الدافئة التي يقع ضمنها العراق ومنابع أنهاره الرئيسية، مما أدى إلى تكرار موجات الجفاف سنه بعد أخرى[١٦]

٢- تلوث المياه في نهري دجلة والفرات بمعدلات كبيرة جدا بسبب قلة الإيراد السنوي لهما، وكذلك بسبب تزايد حجم السكان في العراق وفي مناطق منابع النهرين ،وبسبب ذلك مما أدى الى تفعيل القوانين التي تعني بهذا الشأن فقد عرف المشرع العراقي تلوث المياه في قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ بأنه (وجود أي من الملوثات المؤثرة في البيئة المائية سواء كانت مادة صلبة ام سائلة ام غازية ام حرارة ا ام وهج او عوامل احيائية المؤثرة بكمية او

تركيز او صفة غير طبيعية تؤدي بطريق مباشر او غير مباشر الى الاضرار بالإنسان او الكائنات الحية الأخرى او المكونات الأحيائية التي توجد فيها) [١٧] وعرف أيضا (كل تغير متعمد او عفوي تلقائي في شكل الوسط المائي ناتج عن مخلفات الانسان او هو تغير الوسط الطبيعي على نحو يحمل معه نتائج خطيرة لكل كائن حي) [١٨] ،حيث يعد موضوع التلوث الحاصل في المياه احد أساليب المتبعة في معاقب الشخص المعني حيث قام المشرع العراقي بتجريم الأفعال المرتبكة والتي لها تأثير في تلوث المياه وضرار الحاصل على صحة الافراد فقد تناول طبيعة الاعتداء لهذه الجريمة في قانون العقوبات والمتمثلة بوضع مواد او جراثيم او أي شيء اخر يتسبب عنه الموت او ضرر جسيم بالصحة العامة في بئر او خزان مياه او مستودع عام، والصورة الأخرى هي من افسد مياه بئر عامة او خزان مياه او أي مستودع عام للمياه. يضر بالصحة او تركها مكشوفة دون ان يتخذ الإجراءات الوقائية لطمرها او حرقها. وهذا نص عليه قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة١٩٦٩[١٩]

ولذا فان التنمية المستدامة للموارد المائية تهدف إلى مواجهة متطلبات الحياة من الاستخدامات الزراعية الصناعية والاستهلاك اليومي وغير ذلك كونها تسعى بشكل عام لتحقيق أهدافها أهمها :

١-الحفاظ على المياه، وضمان إمدادها بشكلٍ كافٍ

٢- استخدام المياة بالشكل الأمثل في المجالات الصناعية والزراعية والريفية ومختلف الاستخدامات الاخرى، وهذا هو الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية، أما التنمية الاجتماعية فتهدف إلى تأمين المياه للاستخدامات المنزلية، أما التنمية البيئية فتهدف إلى توفير حماية كافية للماء ومصادره[٢٠]

٣-زيادة إنتاج الغذاء والسعي لتحقيق الأمن الغذائي، ورفع الإنتاج الزراعي، ورفع منتجات التصدير ، وزيادة أرباح المشاريع الزراعية الصغيرة، وتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأفراد في منازلهم، من خلال الحفاظ على موارد المياه الجوفية والثروة السمكية

المبحث الثاني / حماية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة

يعد الاهتمام بالبيئة أساسا للتنمية المستدامة ، حيث أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية ، والتي تعد أساسا لأي نشاط زراعي أو صناعي ، سيكون له أثار ضارة على التنمية الاقتصادية بشكل عام، وهذا يتوجب تصوير العلاقة بين المجتمع و البيئة في شكل مباراة من النوع الإيجابي ، أي ان وجود إدارة بيئية فاعلة تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية وبما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية ، والذي يصب في جوهر تحقيق التنمية

المستدامة التي تجعل بالإمكان تلبية حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم .والارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة، ومن خلال الإشارة أعلاه الى إدارة البيئة لابد من وضع مفهوم لها ، فقد عرفت على إنها: إدارة الموارد الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المتواصلة للإنسان ومجتمعه في أي مكان بما يضمن تحسين جودة حياته وحياة الأجيال القادمة في مجتمعه [٢١]

ومن خلال ذلك فان البيئة تعتمد على النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة لتوفير الإمكانات اللازمة لحماية البيئة وتحسين نوعيتها. وبذلك فأن هدف النمو الاقتصادي يتحقق على حساب توازن البيئة واصبح عاملا أساسيا من عوامل اضطرابها ، واصبح الأن الحفاظ على البيئة محددة أساسية من محددات التنمية المستدامة التي طرحت كنمط للنمو يحقق هذا الهدف ويحفظ للبيئة توازنها

المطلب الأول / التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي

وتتمثل هذه التحديات بما يأتي:-

اولاً: ضعف الإمكانيات التكنولوجية.

إن الزراعة الحديثة تحتاج الى منظومة متكاملة من وسائل الإنتاج ابتداءً من المكائن والمعدات الزراعية الحديثة إلى الأسمدة والمبيدات فضلا عن استخدام منظومات الري الحديثة والبذور المحسنة واستخدام أساليب التسويق الحديثة والكفؤة، كما تحتاج الزراعة الحديثة والمتطورة إلى الثقافة والخبرة العلمية اللازمة لدى الأيدي العاملة فيها، بحيث تكون قادرة على استخدام هذه الأدوات والوسائل بكفاءة عالية. إن الافتقار إلى الإمكانيات التكنولوجية الحديثة وعدم مواكبة التطورات الفنية والتقنية في العراق بسبب انشغاله بحروب متوالية أكلت موارده وأضعفت اهتمامه بالتنمية وتحقيق الامن الغذائي للمجتمع وعدم قدرته على تلبية الحاجات الاساسية التي تعد قوام الحياة للأفراد

ثانياً- قصور السياسات الزراعية وضعف العمل الإداري والتنظيمي

يعد النظام الحاكم في المجال الاقتصادي وخاصة في مجال الزراعة من خلال السياسات والخطط والبرامج التي تضعها الدولة لتشخيص مشاكل القطاع الزراعي يتم بعد ذلك وضع إستراتيجية لتنمية الموارد وللتنمية الزراعية التي من شأنها أن تحقق للدولة أعلى مستويات الأمن الغذائي كون ان مشكلات الزراعة من حيث تخلف وسائلها وتردي مقوماتها الطبيعية (التربة وتحولها إلى مناطق متصحرة وشحه المياه وتراجع كمية المتاح منها وقساوة الظروف المناخية والتغيرات المناخية العالمية بسبب الاحتباس الحراري...الخ) من المشاكل المزمنة بسبب غياب التخطيط الزراعي السليم وانشغال الدولة العراقية بالحروب والتخبط السياسي والاقتصادي مما بعثر موارد البلد ومقومات التنمية والتطور

فيه، إلا إن هذا التردي والتدهور يمكن النهوض به من خلال معالجة وتنمية الموارد البشرية العراقية لكي تكون مؤهلة لممارسة الزراعة الحديثة من خلال استخدام الزراعة الحديثة لأن التحديات أعلاه التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي يمكن مواجهتها من خلال استخدام التقنيات والتكنولوجيا في تطبيق الزراعة الحديثة. وهي الأساس الذي يمكن من خلال مواجهة هذه التحديات، فضلا عن السياسات الاقتصادية والزراعية السليمة السائدة للقطاع الزراعي

ثالثا: تخلف نظم الري

إن ضعف الإمكانيات الفنية والإدارية والتقنية التي تواجه عملية تطوير أساليب الري في العراق، تشكل معوقا كبيرا لتحقيق التوسع الزراعي العمودي والأفقي ومن ثم تعرقل عملية تحقيق الآمن الغذائي العراقي، لأن مشكلة المياه أخذت تواجه الزراعة العراقية بشكل كبير وفي كل فصول السنة. مما يتطلب وقفة جدية للاعتماد على أساليب الري الحديثة وخاصة (الري بالرش والتنقيط) وبكل الوسائل الحديثة الأخرى.

رابعا : التوازن بين السكان والغذاء

ان من المعروف أن تزايد حجم السكان في العراق ينمو بشكل سريع، وبتقادم الزمن يتزايد حجم السكان بشكل كبير، حتى ولو انخفضت معدلات النمو السكاني التي ما تزال مرتفعة فأنها تعد من اهم التحديات التي تواجه الامن الغذائي مما يتطلب وضع استراتيجية مهمة لضمان حق الفرد في المجتمع لتحقيق الامن الغذائي له من خلال تلبية المتطلبات الضرورية ووضع خطط وسياسيات توفر له وسيلة للعيش بصورة سليمة في واقع اجتماعي متطور يحقق له كل المستلزمات .

خامسا : الفقر والامن الغذائي

يترتب على موضوع الفقر باتجاه الامن الغذائي ذلك من خلال اختلالات هيكلية في القطاع الزراعي كان من محصلتها قدر كبير من التفاوت في الدخل من الزراعة مقارنة بالدخول من غير الزراعية وكذلك القطاع الصناعي وهو احد أهم الأسباب في فقر المجتمعات وعدم تحقيق الأمن الغذائي حيث أن التغيرات السكانية ستؤدي الى تغير في معدلات الفقر لوجود علاقة وثيقة بين حجم السكان المتزايد وندرة الموارد الاقتصادية المتاحة التي تعد من اهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي[٢٢] .

سادسا : انخفاض مناسيب المياه

تعتبر مشكلة انخفاض المياه من اهم مشاكل العالم في الوقت الحاضر وخصوصا في العراق، وذلك لاتجاه العراق نحو مناخ الجفاف بسبب مشكلة الاحتباس الحراري [٢٣] ويعد عامل المياه هو احد عوامل الإنتاج المحددة للتوسع الأفقي وان هذا المورد الجوهري للإنتاج الزراعي في تناقص وتوعية في تردي بسبب السياسات المائية للدول المجاورة[٢٤].

سابعا : الجريمة المنظمة واثرها على الأمن الغذائي

تعد الجريمة من تحديات اتجاه الامن الغذائي كون الجريمة أمراً مرفوضاً من الناحية الاجتماعية والقانونية وقد وضع المشرع العقوبات المناسبة لها وذلك للحد منها وردع من تسول نفسه ارتكاب تلك الجرائم وعندما تكون الجريمة سلوكا فرديا تكون اقل خطورة منها عندما تكون سلوكا جماعيا القصد منها التجارة غير المشروعة بتلك الجرائم لان هذا الامر سيشكل تهديدا مباشرا للمجتمع المحلي والدولي بأسره ، حيث تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على الإنتاج المحلي كرافد من روافد الأمن الغذائي، عن طريق جرائم التهريب ، يتأثر الأمن الغذائي مباشرة بسبب تهريب المواد الغذائية المدعمة" خارج حدود الدولة المعنية، إذ أن عمليات التهريب المتواصلة لتلك المواد تؤدي في النهاية إلى المساهمة في ندرتها، وهو ما يؤدي عمليا إلى ارتفاع أسعارها تماشيا مع نظرية العرض والطلب، الأمر الذي يفرغ سياسة الدولة في دعم تلك المواد الأساسية من محتواها، فإذا كان الأمن الغذائي مضمونا قبل تهريبها بفضل هذا الدعم ، فإنه بعد عمليات التهريب يصبح الأمن الغذائي مهددا، وذلك بسبب عدم الثبات في التوزيع، وهو من ثم مساس بأحد أعمدة ,الأمن الغذائي ألا وهو استقرار التموين الغذائي[٢٥] .

المطلب الثاني الحلول اللازمة لتحقيق الامن الغذائي

ان من الضروريات المهمة في تحقيق التطور للامن الغذائي وتنمية الافراد تنمية بشرية مستدامة لابد من توفير المستلزمات الضرورية لضمان حق الافراد في اشباع حاجاته من خلال إيجاد حلول مناسبة لضمان حق الامن الغذائي في البلد واهمها :

أولا/ العمل على دعم سعر المنتج والاهتمام بالسياسية السعرية مما يجعله يقارب الأسعار العالمية لتحفيز الفلاحين والمزارعين على الاستثمار وزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما للمحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في صلب الأمن الغذائي للفرد[٢٦].

ثانيا /تنمية الإنتاج الزراعي

لتحقيق الإنتاج الزراعي الذي يعد احدى الضمانات لتحقيق الامن الغذائي من خلال :

١- المباشرة بحملة وطنية لزراعة النخيل الاستعادة مكانة العراق بإنتاج التمور الممتازة وبقية أشجار الفاكهة خاصة الحمضيات التي تزرع عادة تحت ظلال أشجار النخيل لمقتضيات البيئة المناخية[٢٧].

٢- إن إهمال الوقاية ومكافحة الإمراض النباتية والحشرات في السنوات الأخيرة أدى إلى هلاك كثير من أشجار الفاكهة والنخيل لذا تطلب وضع برنامج عاجل لمكافحة الإمراض النباتية والحشرات وإعادة تفعيل نشاطات مديرية وقاية المزروعات بتوفير الإمكانيات اللازمة لها من مواد المكافحة والمرشحات والطائرات الزراعية وتعزيز كوادرها بالاختصاصيين والعاملين الفنيين مع مراعاة نشر الوعي اللازم في استعمال المبيدات عبر وسائل الإعلام لتجنب الآثار الجانبية ٠

ثالثا/ تنمية دور المؤسسات المتخصصة بالإقراض والتمويل الزراعي: تعزيز سياسة الإقراض الزراعي الحكومي، وتسهيل إجراءات الإقراض، وتشجيع القطاع الخاص بالدخول في هذا المجال ودعمه من خلال دعم المصارف والبنوك الخاصة وتطوير وتوسيع نشاطها في تقديم القروض للمنتجين والمشاريع الاستثمارية الزراعية والعمل على تهيئة المناخ لقيامها بالدور الرئيسي في هذا المجال وتقليص دور الدولة تدريجيا.

رابعا/ رفع إنتاجية الموارد الاقتصادية من خلال رفع الكفاءة في العمل الزراعي واتباع سياسة اقتصادية زراعية صحيحة وتحقيق حالة التشغيل الكامل في القطاع الزراعي وكذلك الحد من ظاهرة البطالة بإشكالها المختلفة، والاهتمام بالبيئة وتوافر كافة الخدمات الأساسية والبنى التحتية فيها فمن الضروري القيام بالتنمية الفعلية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ويجب أن تكون ركائز التنمية معتمدة على الكفاءات والخبرات والتكنولوجيا الحديثة.

الخاتمة

بعد انتهاءنا من بيان معرفة بحثنا الموسوم (الحق في الأمن الغذائي ودوره في ضمان التنمية المستدامة) لابد من معرفة ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات .

أولا النتائج

١- تفاقم مشكلتي المياه والتصحر وهما اكبر معوقات تنمية القطاع الزراعي في المستقبل .

٢- اتضح من خلال البحث إن اكبر التحديات التي يواجهها الآمن الغذائي العراقي هي التحديات. الطبيعية متمثلة بشحة المياه وتدهور نوعيتها بسبب موجات الجفاف التي تضرب الأراضي الزراعية

٣- ندرة المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية ومن ثم استيرادها من الخارج مما يجعل عامل تهديد للامن الغذائي والذي يؤثر على الامن الوطني في الدولة.

٤- ان الاهتمام بالبيئة أساسا للتنمية المستدامة ، اذ أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية ، والتي تعد أساسا لأي نشاط زراعي أو صناعي ، سيكون له أثار ضارة على التنمية الاقتصادية بشكل عام.

التوصيات

١- التأكيد على ضرورة العمل بالمشاريع الزراعية التي تحقق الاكتفاء الذاتي أملاً في الوصول الى تحقيق الامن الغذائي ومن ثم الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وسلامة البيئة.

٢- ضرورة تنمية الطاقات والقدرات البشرية المتمثلة بالكوادر العاملة في وزارة الزراعة والزراع على حد سواء من خلال التدريب والتأهيل والتنسيق بين وزارة الزراعة وبين مراكز البحث العلمي.

٣- ينبغي العمل بكل الوسائل المتاحة لوضع خطة إستراتيجية لإدخال عناصر الزراعة الحديثة متمثلة باستخدام المكننة والأسمدة والمبيدات وطرق الري الحديثة من اجل رفع إنتاجية وتحقيق الامن الغذائي للفراد في تلبية حاجاتهم الضرورية .

الهوامش

(١) عدنان مهدي لفته ، واقع الصناعات الغذائية في اقطار الخليج وعلاقتها بالامن الغذائي الخليجي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٨٣ ، ص٢٠٥

(٢) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد ١٣٢ ، شباط ٩١١١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ص ١٢

(٣)عبد الغفور إبراهيم احمد ، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، العراق ، ١٩٩٩ ، ص١٣

(٤) أشرف محمد درا يةٌ ، الأمن الغذائي العربي ، بينٌ الامكانيات والتحديأت ، مجلة آراء حول الخليجٌ ، مركز الخليجٌ للأبحاث ،٢٠١٠ ، ص ٤١ ، العدد ٦

(٥) محمد السيد عبد السلام – الأمن الغذائي للوطن العربي – سلسلة عالم المعرفة – يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ١٩٩٨ – ص ١٥

(٦) فوز ةٌ غربي ، الزراعة العربيةٌ وتحديأت الأمن الغذائي حالة الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٠ ،ص٣ ٥

(٧) أمنة عبد الإله حمدون علي – الأمن الغذائي في بلدان نامية متوسطة ومنخفضة الدخل – رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات – جامعة الموصل ٢٠٠٣ – ص ٨ .

(٨) سعد حسين فتح الله – التنمية المستقلة . المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الثانية ١٩٩٩ – بيروت – ص ٢٢

(٩) ثامر محمود العاني ، نظرة قريبة على الأمن الغذائي في العراق ، بحث منشور في جريدة العرب الدولية ، أغسطس ٢٠٢١ مـ رقم العدد[15606]

(١٠) رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل ، العدد ٢، ٢٠١٠ ،ص ٢١٢

(١١) اسماء جاسم محمد ،التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الأمن الغذائي في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، عدد ثلاثة وتسعون ، ٢٠١٢، ص٤٢٤

(١٢)حسن محمد الرفاعي ، البعد البيئي : كسبب للفقر وعلاج ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثالث ،حماية البيئة والفقر في الدول النامية _ حالة الجزائر " معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ٢٠١٠ م ، ص٦-١٠

(١٣) ألاء محمد عبد الله المولى – اثر الفائض الاقتصادي الزراعي في النمو الزراعي لدول نامية مختارة لعام ١٩٩٨ – أطروحة دكتوراه – جامعة الموصل – كلية الزراعة والغابات – عام ٢٠٠٤ – ص ١٠٧ .

(١٤) محمود الأشرم –التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة – المركز العربي للتعريب والنشر– دمشق ٢٠٠٢ – ص ٣٨٧.

(١٥) سعد طه علام – الزراعة والتنمية – الطبعة الأولى ٢٠٠٥ – دار طيبة للنشر والتوزيع والحفظ – القاهرة – ص ٢٢٨ .

(١٦) رضا عبد الجبار الشمري، مصدر سابق ، ص ٢١٢.

(١٧) المادة (٢/سابعا، ثامنا) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠.

(١٨) اميرة موسى جاسم، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تلوث المياه في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ ، ص١٨.

(١٩) المادة (١/٣٥١) و (٢/٣٥١) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة١٩٦٩.

(٢٠) قاسم بلشان كاظم التميمي التنمية المستدامة للمياة في العراق المشاكل التحديات المعالجات ، بحث منشور بتاريخ ٢٣-٢٠١٨/١٠ وكالة انباء براثا.

(٢١) نغم حسين نعمة ،ادارة البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية اقتصاديات الاعمال/جامعة النهرين ، ص٩.

(٢٢) سالم توفيق النجفي – المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٩ ص ٢٢ .

(٢٣) جميل، عبد الستار عزيز ولؤي محمد فاضل وعبد العزيز يونس طليع .٩١١٢ .دراسة الخصائص النوعية لبعض مصادر المياه الجوفية في محافظة التأميم ومدى صالحيتها للاستخدامات المدنية والصناعية والري ، المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحو سد صدام، جامعة الموصل.

(٢٤) إبراهيم حربي إبراهيم دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد٣٩ لسنه ١٢٩٣ ص٣.

(٢٥) كعرار سفيان ، تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، ٢٠٢٠، ص٦٠.

(٢٦) ثائر محمود رشيد العاني، ومحمد علي موسى المعموري ، إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، ص٩٤.

(٢٧) إبراهيم حربي إبراهيم، سياسة الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول، الجامعة التقنية الوسطى، معهد التكنولوجيا ، بغداد ، بحث منشور بالعدد العدد ٣٧ / ٢٠١٦،ص٢٢٣.

قائمة المصادر

١. اسماء جاسم محمد ، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الأمن الغذائي في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، عدد ثلاثة وتسعون ، ٢٠١٢.

٢. جميل، عبد الستار عزيز ولؤي محمد فاضل وعبد العزيز يونس طليع .٩١١٢ .دراسة الخصائص النوعية لبعض مصادر المياه الجوفية في محافظة التأميم ومدى صالحيتها للاستخدامات المدنية والصناعية والري ، المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحو سد صدام، جامعة الموصل.

٣. حسن محمد الرفاعي ، البعد البيئي : كسبب للفقر وعلاج ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثالث، حماية البيئة والفقر في الدول النامية _ حالة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ٢٠١٠ .

٤. رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل ، العدد ٢، ٢٠١٠.

٥. سعد طه علام ، الزراعة والتنمية ،الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ، دار طيبة للنشر والتوزيع والحفظ ،القاهرة

٦. سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٩ .

٧. فوزةٌ غربي ، الزراعة العربيةٌ وتحدياٌت الأمن الغذائي حالة الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية سعد حسين فتح الله – التنمية المستقلة . المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الثانية ١٩٩٩ – بيروت.

٨. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد ١٣٢ ، شباط ٩١١١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.

٩. محمود الأشرم –التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة – المركز العربي للتعريب والنشر– دمشق ٢٠٠٢ .

١٠. نغم حسين نعمة ،ادارة البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية اقتصاديات الاعمال/جامعة النهرين .

رسائل الماجستير ومجلات

١. أمنة عبد الإله حمدون علي – الأمن الغذائي في بلدان نامية متوسطة ومنخفضة الدخل – رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات – جامعة الموصل ٢٠٠٣ .

٢. اميرة موسى جاسم، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تلوث المياه في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ .

٣. ألاء محمد عبد الله المولى ،اثر الفائض الاقتصادي الزراعي في النمو الزراعي لدول نامية مختارة لعام ١٩٩٨ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، كلية الزراعة والغابات ، عام ٢٠٠٤ .

٤. إبراهيم حربي إبراهيم دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد٣٩ لسنه ١٢٩٣.

٥. إبراهيم حربي إبراهيم، سياسة الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول، الجامعة التقنية الوسطى ، معهد التكنولوجيا ، بغداد ، بحث منشور بالعدد العدد ٣٧ / ٢٠١٦،ص٢٢٣.

٦. عدنان مهدي لفته ، واقع الصناعات الغذائية في اقطار الخليج وعلاقتها بالامن الغذائي الخليجي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٨٣ .

٧. قاسم بلشان كاظم التميمي التنمية المستدامة للمياة في العراق المشاكل التحديات المعالجات ، بحث منشور بتاريخ ٢٣-٢٠١٨/١٠ وكالة انباء براثا .

٨. كعرار سفيان ، تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، ٢٠٢٠.

٩. ثامر محمود العاني ، نظرة قريبة على الأمن الغذائي في العراق ، بحث منشور في جريدة العرب الدولية، أغسطس ٢٠٢١ مـ رقم العدد [١٥٦٠٦].

١٠ـ ثائر محمود رشيد العاني، ومحمد علي موسى المعموري ، إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

القوانين

١. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ .

٢. قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠.